Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 5 (2023) • P: 75 - 59
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN 2522-3372 (Online) • ISSN 2522-3372 (Print)

Monitoring The Performance of the Palestinian Security Apparatuses and its Role in Strengthen Freedom and Achieving Civil Peace

Mr. Basem Salem Marshoud

Received:
29/11/2022
Revised:
09/12/2022
Accepted:
11/01/2023
Published:
30/05/2023

* Corresponding author:
marshuodbasem@yahoo.com

Citation: Marshoud, B. S. (2023). Monitoring The Performance of the Palestinian Security Apparatuses and its Role in Strengthen Freedom and Achieving Civil Peace. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(5),* 59 – 75. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M291122

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research aims to recognize the impact of monitoring on the Palestinian security services, to present an objective assessment of the performance of the Palestinian security services within various obstcales, and to offer a security vision and understanding that correspond with the concepts of political modernity

The research problem focuses on the challenge of conducting the monitoring process under occupation. Moreover, it focuses on the impact of the monitoring process on the security services under the occupation.

The researcher assumes that applying monitoring over the performance of the security forces is necessary in spite of the existence of obstacles imposed by the occupation. Thus, it contributes to the institutional construction and supports liberties and civil peace.

The research adopts the analytical descriptive approach. The study is divided into an introduction, four chapters and a conclusion.

One of the most important results of the research is that monitoring enhances national loyalty within the frame of partnership and cooperation between the citizens and the authorities. Monitoring imposes the principle of sovereignty of law. In addition, it deepens transparency and the principles of rational governance. It also introduces the concept of security which guarantees safety and welfare for the citizens. Moreover, monitoring the security bodies contributes to spreading freedom and achieving civil peace. Consequently, this would guarantee development and push it steps forward.

The research presents several recommendations. Such includes issuing a presidential decree to assign an Inspector General over the security services with expanded supervisory powers, establishing a civil agency that supervises and monitors the army, security and military units. It also includes activation of internal and external monitoring with wide authorities and power, and putting into practice ending impunity of state officials ،and emphasising the principle of responsibility and accountability. Moreover, recommendations include establishing an integral monitoring system with civil society.

Keywords: Monitoring, Palestinian security services, Civil peace, Freedom.

الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ودورها في نشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي

أ. باسم سالم مرشود

المستخلص: يهدف البحث للتعرف على أثر الرقابة على أجهزة الأمن الفلسطينية، تقييم موضوعي لأداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ظل المضايقات المتعددة، تقديم رؤية وفهم أمني يتطابق مع مفاهيم الحداثة السياسية.

تمحورت مشكلة البحث حول اشكالية الإجراءات الرقابية في ظل الاحتلال!! وما هو أثر الرقابة على أجهزة الأمن في ظل الاحتلال؟

افترض البحث أن الرقابة على الأجهزة الأمنية ضرورية رغم وجود المعيقات التي يفرضها الاحتلال حيث انها تساهم في البناء المؤسسي وتدعم الحريات والسلم الأهلي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وقسمت الدراسة إلى مقدمة وأربع محاور وخاتمة.

وكان من أهم النتائج التي توصل لها البحث، الرقابة تعزز الولاء للوطن في إطار من الشراكة والتعاون بين المواطن والسلطة، الرقابة تفرض مبدأ سيادة القانون وتعمق الشفافية ومبادئ الحكم الرشيد، تحدث الرقابة مفهوم الأمن بتحقيق الأمان والرفاهية للمواطن، تساهم الرقابة على أجهزة الأمن بنشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي مما يدفع التنمية خطوات للأمام.

وقدم البحث عدة توصيات منها، استصدار قرار رئاسي بتكليف مفتش عام للأجهزة الأمنية بصلاحيات رقابية واسعة، إيجاد هيئة مدنية تشرف وتراقب على الجيش والتشكيلات الأمنية والعسكرية، تفعيل الرقابة الذاتية وهيئات الرقابة الخارجية وإعطائها حيزا وصلاحيات، وضع مشروع رفع الحصانة عن موظفي الدولة موضع التنفيذ وتأكيد مبدأ المساءلة والمحاسبة، توطيد عقد رقابة تكاملي مع المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، السلم الأهلي، الحريات.

مقدمة:

تناول الباحثون في مضمار التنمية العديد من الحالات المجتمعية، وتدارسوا الأنظمة السياسية التي شهدت حالات التحول السياسي نحو الديمقراطية، لخلق حالة من تحديث المفاهيم وإصلاح النظم والمسارات التنفيذية، وشكلت التجارب السابقة نماذج مهمة أخفق بعضها وأصاب الآخر في تطوير مسيرة الشعوب.

ولدى مطالعة الحالة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو كنموذج لتحول النظام السياسي بعد مراحل العنف الطويلة، نجدها تجربة فريدة مختلفة الأطراف والتشابكات، لأن "إصلاح الأداء يجب أن ينسجم مع توجهات تنموية، تستند لمرتكزات الحكم الرشيد كسيادة القانون، الشفافية، المشاركة الشعبية والعدالة" (السيد، 2011).

ويرى البحث أن جوهر الإصلاح حسب مفهوم الأمن الحديث المرتبط بالتنمية يرتكز على إصلاح القطاع الحكومي، ببناء مؤسسة أمنية قادرة وكفؤة بعيدا عن التجاذبات السياسية، تحتكم للغايات العصرية من أجهزة الأمن، والتي تقضي بتحقيق الأمن والأمان للمواطن وتوفير سبل الرفاهية والرخاء للشعب.

ولكي تواجه الأجهزة الأمنية الفلسطينية التحديات المتعددة التي تعترض عملها، فمن الضروري أن تقف عند نقاط الضعف والنكوص لتلافيها، رغم الظروف الدقيقة والمعقدة التي تعيشها السلطة الفلسطينية وما تعانيه من أزمات تفرضها قوانين الاحتلال والمعادلات السياسية الإقليمية والدولية (اسماعيل، 2010).

فالمجتمع الفلسطيني كبقية المجتمعات شهد نزاعات سياسية، عسكرية واجتماعية، عاش حالة معقدة من تدهور السلم الأهلي والمجتمعي بمظاهره المختلفة، وتراجع الأداء الوظيفي وبالذات الأمني مما أعاق استقرار وتطور النظام السياسي برمته، فاتجهت الأنظار للرقابة على أجهزة الأمن، لدورها في تعزيز السلم الأهلي، والتصدي لمظاهر الفتنة ومخاطر الفلتان الأمني،[1] والعصبية القبلية والحزبية، وانعكاساتها على الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية.

واعتمادا على المنطق العلمي لا يمكن أن يتحقق التطور والبناء المؤسسي إلا بتطور الأداء ليكون بمستوى الطموح والغايات، مع إدراكنا لحجم التحديات والصعوبات التي تواجه قطاع الأمن الفلسطيني، إلا أننا نطمح للتطوير، بعيدا عن يافطة التبرير المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي أو قلة الموارد المالية.

مشكلة البحث:

يعتقد البعض بعدم إمكانية إجراء الرقابة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ظل وجود الاحتلال، نظرا للعديد من المضايقات الإسرائيلية ولجملة الاشتراطات الخارجية على التوجهات الأمنية، لذا فإن مشكلة البحث الرئيسة تمحورت حول اشكالية الإجراءات الرقابية في ظل الاحتلال!! وما هو أثر الرقابة على أجهزة الأمن في ظل الاحتلال؟

فرضية البحث:

افترض البحث أن الرقابة على الأجهزة الأمنية ضرورية رغم وجود المعيقات التي يفرضها الاحتلال حيث انها تساهم في البناء المؤسسي وتدعم الحريات والسلم الأهلي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من معالجته لقضية جوهرية في تطور البناء المؤسسي الفلسطيني، فالرقابة تعد من أهم دوافع الأداء السليم، وإثارة قضية الرقابة على الأجهزة الأمنية مناقشة لقضية حساسة وهامة.

(1) مصطلح دارج على الساحة الفلسطينية يشمل فوضى السلاح ومظاهر العنف وتجاوز القانون والنظام العام.

أهداف البحث:

نتعرف على أثر الرقابة على أجهزة الأمن الفلسطينية، تقييم موضوعي لأداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ظل المضايقات المتعددة، تقديم رؤية وفهم أمني يتطابق مع مفاهيم الحداثة السياسية.

منهجية الدراسة:

يقوم البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال منهجية دراسة الحالة وتتبعها، واستخدام المقابلات كأداة للدراسة.

محاور البحث:

تحدث البحث بالمحور الأول عن الرقابة مفهوما ومعاييرا، وخاصة المفهوم الحديث للرقابة، وتعرض المحور الثاني للهيكل التنظيمي والإطار القانوني للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتركيبتها البنيوية والقانونية، وتناول المحور الثالث معيقات الرقابة على أجهزة الأمن، والتهديدات التي تحول دون تطبيق الرقابة، وخلص البحث بالمحور الرابع لآليات تعزيز الرقابة على أجهزة الأمن.

دراسات سابقة:

أولا: رولاند فريدريك وأرلوند ليتهولد، (Ronald Frederick & Arnold Luethold)، ترجمة ياسين نور السيد، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، 2007.

احتوت الدراسة على ورقة بحثية كرؤيا لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وورقة حول الرقابة المدنية على قطاع الأمن الفلسطيني، إضافة لعدة أوراق أخرى، ولخص رونالد وليتهولد المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين بضرورة تعزيز الثقة ما بين المواطن والقطاع الأمني، وخلق بيئة تشجع على الإصلاح رغم وجود الاحتلال، وتعزيز الرقابة بمختلف أشكالها، بينما لم يتعرض لآليات تعزيز الرقابة ولم يناقش ضرورة الرقابة مع جهات الاختصاص والمعنيين القادرين على وضع الرقابة على أجندة العمل التنفيذية، ولعل هذا ما يمكن أن يضيفه هذا البحث ويركز عليه.

ثانيا: هانز بورن،(Hans Burn)، ترجمة حنان والي، الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن، بلغراد، 2004.

يتحدث عن التغير في مفهوم الأمن، ويعالج أهمية الرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية، مما يدعو لإلقاء الضوء على مجالات الرقابة الأخرى استكمالا لدور البرلمان والمتمثلة بالقضاء والمجتمع المحلي والمؤسسات ذات الاختصاص.

ثالثا: ماجد محمد الفرا وآخرون، الإدارة المفاهيم والممارسات، الطبعة الرابعة، غزة 2009.

ناقشت الدراسه موضوع الرقابة كوظيفة رئيسية رابعة للإدارة بعد التخطيط والتنظيم والقيادة، واعتنى بمفهوم الرقابة وتعريفها، مراحلها، أنواعها، خصائصها، ويذكر أهميتها للتغلب على المشكلات والمصاعب، لكنه لم يغطي عمق الرقابة المطلوب بتقييم عمل الأجهزة الأمنية ومستوى تطور أدائها.

رابعا: حمدي سليمان سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.

ركز الكاتب بتقريره على الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية من حيث الأهداف والعلاقة مع أنواع رقابية أخرى، كما أنه ناقش أهمية الرقابة على الأداء الحكومي في الأردن وسنقوم بهذا البحث بتناول الوضع الفلسطيني على وجه الخصوص.

خامسا: باسم بشناق، (تقرير حول الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية)، رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حزيران 2001.

يقسم الباحث التقرير إلى مبحثين، الأول: طبيعة الرقابة المالية من حيث أنواعها، أهدافها، وعلاقتها بالرقابة البرلمانية والقضائية، والثاني مهمات وحدات وأجهزة الرقابة الداخلية وعلى رأسها مديرية الرقابة والتدقيق التابعة لوزارة المالية، وقد اقتصرت الدراسة على الجوانب المالية بشكل نظري دون تطبيق عملي تفصيلي، ونضيف ببحثنا دراسة الرقابة على الأجهزة الأمن التي غابت حتى موازنتها في تقرير الباحث بشناق.

سادسا:رولاند فريدريك،الرقابة على أجهزة المخابرات، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

يدور محتوى الدراسة حول الإطار المفاهيمي لأجهزة المخابرات ونشاطاتها ومدى مطابقتها للمعايير الدولية وأحكام ومبادئ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتبحث في أهمية الرقابة على أجهزة المخابرات والتشريعات الناظمة لعملها.

لم تحاول الدراسة الغوص في تفاصيل الواقع الفلسطيني على وجه الخصوص بقدر ماهي تعالج النظام العام لأجهزة المخابرات، لذلك يرى هذا البحث أن من الأهمية بمكان مقارنة واقع أجهزة الأمن الفلسطينية بالنظام العام لأجهزة المخابرات والأمن بشكل عام، للوقوف على مستوى الضعف لتجنبه أو التطور الحاصل لمتابعته وتعزيزه.

المحور الأول/ الإطار النظري.

في ظل سعي الأنظمة السياسية للانتقال إلى الديمقراطية، يفترض أن تتعمق قيم الشفافية والمساءلة في محاولة لضمان أكبر قدر من المشاركة الشعبية للمواطنين، ولتجاوز إحدى أزمات التنمية، للمساهمة ببناء الوطن بحرية واقتدار، ومع تشعب دراسات مضمون التحول الديمقراطي وكيفيته طبقا للحاجة والأهمية، برز مصطلح الرقابة كرافد مهم لإنجاز وإنجاح التنمية المرجوة، وهذا يقودنا لمراجعة مفهوم الرقابة.

مفهوم الرقابة: بلغة لا تعتمد المحاباة أو التشدق، تعتبر الرقابة ترجمة حقيقية لواقع المؤسسة، كونها تعطي الوصف الحقيقي لمدى التقدم أو التخلف في مسيرتها، اعتمادا على خطوات رسمها مديروها، ويرى الكاتب شعلان الشمري بأنها" تكاد أن تكون المرآة التي ترى بها المؤسسة ذاتها بكل تفاصيلها" (الشمري، 2012).

ولضمان جدوى الرقابة يجب أن يقترن العمل الرقابي بقوة القانون، والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة للأغراض المحددة، وتقارن مدى مطابقة التنفيذ مع القوانين واللوائح والتعليمات.

وقد تنوعت تعريفات المفكرين والباحثين لمصطلح الرقابة، بناء على تناولهم ومعالجتهم للمفهوم واستخداماته، استنادا للأدوار التي تؤديها والنتائج المتوقعة من تطبيقاتها، وموقعها من العمل المؤسساتي.

واتفقت دراسة للمعهد التخصصي للدراسات مع بعض الباحثين بأنها وظيفة هامة من الوظائف التي تتألف منها العملية الإدارية وهي وظيفة وأداة قياس تساهم بوضع مايلزم من إجراءات. (التخصصي، 2010).

المفهوم الحديث للرقابة:

تأثر مفهوم الرقابة بالنقلة العلمية التي سادت المجتمعات في العصر الحديث، وأخذ حيزا من الاهتمام لتوافقه مع متطلبات الأنظمة السياسية الديمقراطية، فالأنظمة العصرية تركز على الرقابة لاستكمال مقومات النجاح والتقدم في مسيرتها لتنمية مجتمعها وصهره في بوتقة الفعل الإنساني. (ابوشماله، 2010).

الرقابة على أداء القطاع الأمني:

تعد الرقابة على القطاع الأمني جزئية من الرقابة الحكومية، لتحقيق مفهوم الأمن القادر على أن يكون أداة من أدوات التنمية الحقيقية، بغض النظر إن كانت داخلية في إطار الإشراف المؤسسي، أم خارجية في نطاق المتابعة لأعمال الحكومة وأجهزتها، نظرا لتطور مفهوم الرقابة على القطاع الأمني مع تطور مفهوم الدولة، من دولة حارسة إلى دولة الرفاهية، مما يستوجب قيام الأجهزة بعملية التقييم بشكل علمي وباحتراف، لضمان فعالية عمل القطاع الأمني وقدرته على تبني سياسات ناجحة تتسم بالكفاءة، وقد تكون:

- رقابة داخلية تمارسها المؤسسة الأمنية بشكل عام، يمارسها المدير أو يفوضها للإدارات المركزية لمتابعة أعمال الفروع والأقسام، أو من خلال هيئات أو لجان داخلية تشكل بقرارات ذاتية مؤقتة.
- رقابة خارجية لتصحيح الإجراءات الأمنية وديمومة الخدمات لحماية حقوق وحريات الأفراد، تقوم بها جهات الاختصاص المكلفة رسميا بالرقابة على أداء القطاع الأمني، وتتجلى أيضا في النظم البرلمانية برقابة السلطة التشريعية على التنفيذية، بدءا من الاستجواب البرلماني حتى حجب الثقة عن الحكومة.
- رقابة عامة تحتكم لمستوى الوعي الاجتماعي، مباشرة من قبل المواطنين والنقابات، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، ويأتي دورها مكملا للرقابة الذاتية والرسمية، كقضايا انتهاكات حقوق الإنسان. (عبر الباحث بمفرداته عن فهمه الخاص)

أهداف الرقابة على القطاع الأمني:

يكتسب القطاع الأمني أهميته بوصفه القطاع الأساسي في مهمة الحفاظ على كينونة الوطن والحرص على مقدرات مواطنيه وممتلكاتهم وحماية السلم الأهلي الداخلي، مما يفرض المتابعة الدائمة والدؤوبة على مجريات الفعل الأمني بأجهزته وتشكيلاته ومهماته المتعددة، فرقابة القطاع الأمني عملية معقدة وذات حساسية بالغة ولكن الحكماء قالوا قديما: أن الثقة أمر جيد إلا أن الرقابة أجود، مما يدلل على الحاجة والأهمية لوجود رقابة تساهم بإضافة نوعية لمسلسل النشاطات الأمنية. (العليا، 2004).

المحور الثاني/ تعثر الأداء الرقابي على أجهزة الأمن الفلسطينية ومحاولات الإصلاح الداخلية

تقوم الأنظمة الدولية على تركيبة مؤسساتية ببنية متكاملة، تتناسق قطاعاتها المركزية مع فروعها لتحقيق شمولية الأهداف، ولا يمكن لأي نظام أن يستقيم أداءه بمعزل عن التواصل البنيوي بين أجزائه، والاحتكام لأصول مرجعية قانونية تنظم العلاقة ما بين السلطات أولا، وما بين قطاعات الدولة والمواطنين.(عبر الباحث بمفرداته عن فهمه الخاص)

ويعتبر القطاع الأمني من أهم القطاعات الحكومية التي تتطلب مزيدا من الجهد، لرفع كفاءته وتطويره لتحقيق المفهوم الشمولي للأمن، وتوفير بيئة مناسبة للتنمية السياسية والمجتمعية، بالشراكة مع المؤسسات المحلية والشعبية، رغم صعوبة التحديات وتعقيدات الظروف الفلسطينية والدولية، مايدفع لبلورة هيكل متكامل يفي بالحاجات ويراعي المتغيرات، مرتكزا على سيادة القانون، ويخضع لآليات الرقابة الديمقراطية الهادفة لصون الأمن ومخرجاته.(عبر الباحث بمفرداته عن فهمه الخاص)

اشكاليات بنيوية لقطاع الأمن الفلسطيني:

يعتبر البناء الهيكلي من الخطوات الأساسية لتوزيع الأدوار والاختصاصات وحسن القيام بالمهمات، ولذلك يعمد مهندسو السياسات الأمنية للتوافق على الهرم الأمني، بما يتناسب مع القدرات والإمكانيات قبل البدء بالتجهيزات اللوجستية، إلا أن تركيبة القطاع الأمني الفلسطيني التابع للسلطة الوطنية فقدت أساسها البنيوي، ما

بين هيكل يلبي حاجة المواطن والسلطة في تحقيق الأمن الداخلي ومحاربة الجريمة والفساد، وهيكل يركز على الأمن السياسي ويكافح ما يسمى بالإرهاب وفق المفهوم الإسرائيلي والغربي.

وقد عانت الأجهزة من التذبذب في بنائها الهيكلي، مما ساهم بإضعاف قدرة وكفاءة الأجهزة الأمنية، وأبقاها تعيش حالة من اللاتوازن نتيجة العوائق وإشكاليات البنى والهيكليات مما عطل دوافع الرقابة المنظورة.

ومازالت تشكيلات قوى الأمن الفلسطينية لا ترتقي لمستوى متطور، يحقق الأمن الجماعي للمجتمع الفلسطيني، وبقيت تعيش حالة من الصراع والتنافس، في ظل تعدد المرجعيات الإدارية والقانونية، مما يدعو لإعادة النظر في ضبط الأوضاع والبنى الهيكلية، ومعالجة مفاصل الضعف والخلل. (وجهة نظر الباحث)

الإشكاليات القانونية في المؤسسة الأمنية:

بعد اتفاقية السلام لم ينطلق تشكيل الاجهزة الأمنية الفلسطينية من أي بعد قانوني مرجعي، وإنما خضعت لاجتهادات وتقديرات ذاتية، ولذلك عانت من الفراغ القانوني الذي يحكم عمل كل المؤسسات، وبقيت قوات الأمن الفلسطينية لفترة طويلة تعمل بموجب تعليمات تصدر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات، تستند معظمها لمفاهيم خاصة بتراث قوات الثورة الفلسطينية في منظمة التحرير.

وتعمقت الإشكاليات القانونية نتيجة لتعدد القوانين والتشريعات التي ورثتها السلطة الفلسطينية عن الأنظمة السياسية المتعاقبة على فلسطين، وما زال إعداد القوانين والأنظمة يتم لمعالجة قضايا طارئة دون تخطيط علمي، مع عدم وجود لوائح تنفيذية للقوانين المعمول بها في إطار قوى الأمن الفلسطيني، مما أعاق التطبيق الفعلي للرقابة على أجهزة الأمن. (وآخرون، 2009).

إصلاحات في هيكلية قطاع الأمن والقانون الناظم:

مع تقدم وتيرة العمل الأمني الفلسطيني، ونتيجة تراكم الخبرة، طرأت تغييرات كثيرة على صعيد القوى والقدرات البشرية، وجرت بعض محاولات لإصلاح القطاع الأمني سهلت للجهات الرقابية مهمتها **مثل:**

- تشكيل غرف عمليات مشتركة عام 2002، علما أن هذا الجسم قليل الفاعلية بتركيبته المتواضعه.
- تشكيل مجلس الأمن القومي.
- دمج وإلحاق العديد من أجهزة الأمن، فجهاز الأمن الخاص الحق بالأمن الوطني، جهاز القوات الخاصة الحق بالمخابرات والأمن الوطني، قوات الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني الحقت بوزارة الداخلية.
- استعادة وزارة الداخلية لدورها بالرقابة على الأمن بعد اصدار الرئيس محمود عباس تعليماته لجميع أجهزة الأمن بتنسيق أنشطتها مع وزارة الداخلية، وشكلت لجنة للمتابعة والتقييم من كافة الأجهزة لقياس مدى تطور عمل المؤسسة من خلال مؤشرات فعلية، ترفع تقاريرها الدورية لوزير الداخلية.
- معالجة تضخم الكادر البشري بعد قرار الرئيس عام 2005 بتعديل قانون التقاعد للعسكريين، ووضع خطة ترقيات ساعدت في خفض نسبة البطالة المقنعة التي تعاني منها الأجهزة منذ تشكيلها.
- تعزيز التدريب والتأهيل للمؤسسة الأمنية واتخاذ خطوات إصلاحية مهمة، لتغطية الاحتياجات الأمنية، بدورات ذات علاقة بطبيعة عمل الأجهزة، بالتركيز على"الإستراتيجية الوطنية للتدريب، وبناء المدرسة الوطنية للإدارة، والتي تهدف إلى ربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي، وتقدم برامج تدريبية لكافة الفئات من الموظفين" (العام د.، 2012).
- تفعيل مؤسسات الرقابة الداخلية بتنشيط الهيئات واللجان الداخلية، لتتكامل مكوناتها مع المعايير الدولية، وتشرف بكل مصداقية على تنفيذ العمليات التشغيلية بشكل نظامي فعال، وتعمل على استيفاء التزامات

محاسبة المسؤولين، وتدعو للالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، فحين وثقت منظمات حقوق الإنسان عمليات تعذيب وسوء معاملة في مراكز اعتقال طرفي الصراع في الضفة وغزة 2007_ 2010 بلغت الانتقادات أوجها عام 2009، اضطرت جهات الاختصاص لإصدار قوانين جديدة تحظر التعذيب، وعززت من آليات الرقابة الداخلية الرسمية. (الانسان، 2010).

إصلاحات دستورية بإقرار الرئيس محمود عباس بعض القوانين لتنظيم عمل الأجهزة الأمنية ومنها:

- قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (08) لسنة 2005م، حيث حدد قوى الأمن الخاضعة للنظام والقانون، وعالج القانون ولأول مرة بشكل رسمي وتفصيلي مختلف القضايا ذات الاهتمام للأفراد وضباط الأمن من حيث التفرغ والتعيين والتنقلات، وشكل مرجعية ضابطة للحقوق والواجبات مادية ومعنوية، ويعتبر قانون الخدمة نقلة مهمة على طريق تثبيت آليات يحتكم لها بالمراجعة والمساءلة، ويقدم إسهاما رقابيا يعتمد عليه لكبح التجاوزات والاختراقات التي تحدث نتيجة للعمل الأمني وظروفه (وآخرين، 2008)
- قانون المخابرات العامة رقم (17) لسنة 2005م، الذي اعتمد على قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني إضافة لإقراره من المجلس التشريعي نصا وروحا، وفصّل القانون ماهية جهاز المخابرات العامة من حيث التكوين والمهمة والاختصاص، وأشار لحقوق الأفراد والضباط وواجباتهم، ونبه للمساءلة والمتابعة من ذوي الاختصاص في حالة تبلور دور رقابي على الأداء والسلوك الأمني الفلسطيني. (وفا، 2005).
- قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني رقم (16) لسنة 2004م وتعديلاته.
- قانون التقاعد العام رقم (07) لسنة 2005م وتعديلاته.
- صدر فيما بعد قرار بقانون بشأن الأمن الوقائي، استنادا للقانون الأساسي وقانون الخدمة في قوى الأمن وتنسيب مجلس الوزراء، ولم يعقد التشريعي حتى الآن جلسة إقرار للقانون على أن يعرض ويناقش بأول جلسة يكتمل بها النصاب، وقد حدد مهام جهاز الأمن الوقائي والضوابط القانونية. (فريدريك، 2008).

المحور الثالث/ معيقات الرقابة على أجهزة الأمن ودعوات الإصلاح.

انسجاما مع التطور العصري لمفهوم الدولة والأمن، من دولة حارسة إلى دولة تحقق الرفاهية والأمن للمواطنين، فلا تكفي القوة والملاحقات البوليسية للدفاع عن حدود الوطن ومقدراته، بل أصبحت الأخطار الداخلية أدهى وأمر، ومتطلبات الشعوب أعظم من حماية الثغور، مما يتطلب مزيدا من الحرص على توسيع المشاركة الجماهيرية، وتوفير أكبر قدر من الحريات العامة، للمساهمة ببناء مؤسساتنا الوطنية، وعلى رأسها المؤسسة الأمنية، وتعزيز آليات الحكم الرشيدة القائم على الشفافية وسيادة القانون.

تشكلت الأجهزة الأمنية للقيام بواجباتها الوطنية احتكاما لضرورات المرحلة التأسيسية لوجود السلطة الفلسطينية، ولتكون الحاضنة لتحقيق آمال الفلسطينيين بالأمن والاستقرار بعد سنوات من التشرد والضياع، ولكنها كمؤسسات السلطة الفلسطينية عانت من إعاقات دائمة على صعيد تطورها، لانسداد الأفق السياسي ولحاجتها للإمكانيات والمهارات الحقيقية لتأدية دورها، ولافتقارها للرقابة كمطلب جوهري للتطور.

ومع الفهم الكامل لضرورة الرقابة على أجهزة الأمن وايجابياتها، إلا أن الرياح تجري أحيانا بما لا تشتهي السفن فتتعثر التوجهات الرقابية رغما عن إرادة المستوى السياسي، لوجود عراقيل كثيرة تقف أمام التطور الحضاري للأجهزة الأمنية، وتعزيز الرقابة والإصلاح نوجزها في:

- معيقات ناتجة عن ضعف الأداء، مرتبطة بجهات الرقابة على أجهزة الأمن وما تعانيه من ضعف، وما تعايشه من مشكلات تؤثر بقدرتها على مواكبة التطور والحداثة في تثبيت نظام رقابي فعال، فالجهات الرقابية تمارس

دورها على الأجهزة الأمنية الفلسطينية بموضوعية ومصداقية، ولكن المفاهيم العقيمة المسيطرة على عقلية بعض المسؤولين تصطدم أحيانا بواجبات الرقابة، فمثلا:

- الرقابة البرلمانية الفلسطينية على السلطة التنفيذية بشكل عام وعلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل خاص، ارتبطت بتواضع أداء المجلس التشريعي نتيجة لحداثة التجربة البرلمانية الفلسطينية، وبساطة الفهم والخبرة اللازمة لمتابعة القضايا وآليات طرحها ونقاشها مع المستوى السياسي، وكيفية الانتصار للحريات العامة وحقوق المواطنين. (السعدي، 2005).
- ان سيطرة طيف سياسي واحد على السلطة التنفيذية والتركيبة الأيدلوجية للمجلس التشريعي الأول غيب المعارضة عن أروقة المجلس ولجانه، ومع تنوع التركيبة الأيدلوجية للمجلس الثاني إلا أن الاحتلال أربكها بالاعتقالات المتكررة وعطل أعمال المجلس مما انعكس سلبا على الأداء الرقابي.
- ساهم الانقسام السياسي أيضا في عدم التئام المجلس للقيام بواجباته المناطة به وخاصة الرقابية.
- معيقات أمام رقابة النيابة العامة نابعة من تدخل الأجهزة الأمنية بتعيين القضاة والتأثير على القرارات، مما ألزم القضاة بالتخوف الدائم على مستقبلهم الوظيفي، كما أن هيمنة أجهزة الأمن على إجراءات النيابة وتهميشها أضعف دورها وحال دون تنفيذ جاد للقرارات وأفقدها القدرة على التقدير الرقابي الواقعي.(العام ، 2012).
- المعيقات أمام رقابة ديوان الموظفين العام أهمها هو تدخل السلطة التنفيذية بتعيين رئيس الديوان ونائبه حسب القانون (15) لسنة 2004م، حيث يبقى عمله مرتهنا لرضا أصحاب القرار والمخولين بالتعيين، كما أن ذوبان شخصية ديوان الموظفين أمام مجلس الوزراء والأجهزة الأمنية يمنعه من الرقابة الحقيقية على أداء الموظفين وقيادة الأجهزة الأمنية، وكان انحياز الديوان سياسيا أثناء الانقسام السياسي، مؤشرا سلبيا لاعتماد نتاج عمله الرقابي. (بيرزيت، 2004).
- المعيقات أمام هيئة الرقابة كحال ديوان الموظفين فإن اعتماد قرار الرئيس وتنسيب مجلس الوزراء لرئيس الهيئة يضعه في موقف لا يحسد عليه أمام تجاوزاتهم وانحرافاتهم، إضافة للبند القانوني المتمثل في المادة(13) من قانون الهيئة رقم (17) لسنة 1995، والذي يفرض موافقة رئيس السلطة لإحالة من هم بدرجة مدير عام أو أعلى للتحقيق، مما يقلص دور الهيئة ويقيد مهمتها.

المعيقات الخارجية:

وهي العراقيل المتعددة التي تفرض ذاتها على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فتعيق تطورها وبنائها، وتحد من تفرغها وتوجهها نحو عملية الإصلاح الرقابي، وتحديث مفاهيم الرقابة ومنها:

الاحتلال: منذ إنشائه والاحتلال الإسرائيلي ينفي وجود الإنسان الفلسطيني على الخريطة الجيوسياسية، وينتهك حقوقه الأساسية في البقاء والحياة، وقد شكلت اتفاقيات السلام بين الثورة الفلسطينية و"إسرائيل" نقطة فارقة في تاريخ الصراع، ولكن القيادة "الإسرائيلية" أجهضت جهود السلام، وتنصلت من التزاماتها، وأبقت المفاوضات تدور في حلقة مفرغة من الوهم السلمي، وعرقلت أي توجه تقدمي تنموي لبرامج السلطة الوطنية الفلسطينية، معوقة جهود الإصلاح في الأجهزة الأمنية ومحورها الرقابة على الأداء.

وقد ذكر تقرير دولي "بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتعطيل المجلس التشريعي، أثرا سلبا على نزاهة قطاع الأمن الفلسطيني، وأضعفا منظومة الرقابة الفاعلة على عمل المؤسسات الأمنية" (الدولية، 2013).

وساهمت قوات الاحتلال في سياق إجراءاتها التعسفية القمعية خلال الانتفاضة الأخيرة، بإنهاك قدرات المؤسسة الأمنية، وعملت على تجريد أجهزة الأمن أساسها البنيوي والقانوني والعقائدي، ونفت أهليتها للقيام بواجباتها في إطار القانون الفلسطيني والدولي، فكيف يمكن أن تقوى على البقاء والإصلاح والرقابة؟

الفلتان الأمني : مع تجدد مقاومة الاحتلال (الإسرائيلي) بالانتفاضة الثانية، وفي ظل المد المعنوي لفكرة المقاومة بين شرائح المجتمع الفلسطيني، وتنامي التعاطف الشعبي مع المقاومين مثّل دور الإنتهازيين وأصحاب المصالح الفئوية إعاقة لتطور أجهزة الأمن، مما أضعف قدرة السلطة الوطنية على ضبط الوضع الأمني، وتراجع حضور الأجهزة الأمنية، واصطدم التوجه الأمني لضبط الفلتان بالاتهامات بوأد المقاومة رغم ما استشرى فيها من فساد، مما قلل من فرص المتابعة والتقييم للأداء. (الميزان، 2007).

الانقسام السياسي: تأثرت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحالة التجاذبات السياسية الذي تعرضت لها الساحة الفلسطينية، وكان ذروتها الانقسام السياسي والجغرافي ما بين الفصيلين الرئيسين للعمل النضالي في السنوات الأخيرة، وما واكبه من انفصال لقطاع غزة عن الضفة الغربية، مما أدى لضعف المشروعية الديمقراطية من جهة وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطات التنفيذية من جهة أخرى، فأصبحت مجمل منظومة حقوق الإنسان رهينة هذا الانقسام وتبعاته الخطيرة.

وقد حاولت اتفاقات المصالحة فيما بعد تحديد الأجهزة الأمنية بثلاثة هي: قوات الأمن الوطني، قوى الأمن الداخلي، المخابرات العامة، وإخضاع الأجهزة الأمنية للرقابة البرلمانية، التي تمثل المدخل الأساس لمشاركة المعارضة كلها في إدارة مرفق الأمن، لكن يبدو أن هناك وجهات نظر مختلفة لا تتعلق بالمبادئ والأسس اللازمة لبناء مؤسسة أمنية مهنية بقدر ما تتعلق بمتى وكيف نبدأ، وبقي تعامل الطرفين مع الأمن من منطلق حزبي لرغبة كل منهما بالمحافظة على أجهزته. (الوطني، 2010).

دعوات الإصلاح وجهود الرقابة:

أمام كل هذه المعيقات للرقابة على أجهزة الأمن الفلسطينية بمختلف أسبابها وأشكالها، توفرت فرص ايجابية وذات جدوى إذا ما تم استثمارها لما يحقق الارتقاء بحاضر الأداء الأمني، ليؤسس لمستقبل واعد وحضاري، حيث ساند حركة الإصلاح البنيوي والقانوني الداخلية دعوات محلية وإقليمية ودولية لإعادة هيكلة وإصلاح الأجهزة الأمنية، وتحسين الوضع الرقابي على المؤسسة الأمنية، ليتكامل دورها مع مفاهيم الرشادة والديمقراطية، ولتكون نموذجا متطورا يكرس حقوق المواطنة رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الكبيرة التي تحيط ببيئة العمل الأمني الفلسطيني، ولتكون الحداثة بوابة لتنمية سياسية واثقة، ومنها:

- مؤتمر الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح: عقد المؤتمر على جلستين الأولى في رام الله 2003/12/17 والثانية في غزة 2003/12/23، بإشراف مؤسسة الملتقى المدني ومؤسسة (Friedrich Naumann Stiftung) عرضت به أوراق بحثية مختلفة، تناولت الإصلاح كفكرة فلسطينية أصيلة وطنية بامتياز، وبأنه مطلب لبناء المجتمع الديمقراطي يوازي التحرر من الاحتلال، وركزت المداخلات على تفعيل دور الرقابة العامة، وبلورة آليات للرقابة والمحاسبة، مع عدم إغفال دور الاحتلال المركزي في عرقلة الإصلاح والتطور. (المدني.، 2003).
- المؤتمر السنوي لإصلاح قطاع الأمن الفلسطيني: أشرفت جامعة الاستقلال بالتعاون مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، على تنظيم مؤتمر بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، الأحزاب السياسية، مراكز البحث، ومنظمات المجتمع المدني، لإثراء التجربة الفلسطينية في الحكم الرشيد،

وخلص المؤتمر لتوصيات مفصلة بضرورة الإصلاح رغم عراقيل الاحتلال والتعقيدات السياسية الداخلية، وأهمية الرقابة لتطوير وسائل وأدوات عمل الأجهزة الأمنية وفق خطة إصلاح شاملة. (صلاحات، 2012).

- مؤتمرات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: تعقد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مؤتمرا سنويا لمناقشة تقريرها الشامل، كجهة رقابية لوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بحضور الجهات ذات العلاقة من مؤسسات رسمية أمنية ومدنية، والمهتمين من مؤسسات المجتمع المدني والأفراد والفعاليات الشعبية، وأشار التقرير لارتياح الهيئة نسبيا من تجاوب السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية مع مطالبات الهيئة ومتابعاتها، ولكنها ما زالت توصي وخاصة بعد النقاش المستفيض للتقرير خلال المؤتمر، "بضرورة تنفيذ قرارات المحاكم وإنفاذ حكم القانون تحت رقابة النيابة العامة، وممارسة كل الجهات الرقابية لدورها المطلوب للحد من التعذيب ونشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي" (الإنسان، 2012).
- مؤتمرات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان": تساهم المؤتمرات السنوية التي تنظمها أمان بالرقابة الشاملة على حالة الفساد في المؤسسات المدنية والأمنية، وكان آخرها المؤتمر التاسع في رام الله بحضور الشركاء الدوليين والمحليين، ويشكل تقرير الفساد السنوي إلى جانب الرقابة دعوة صريحة لإصلاح المؤسسات الحكومية، اعتمادا على مقياس النزاهة ومؤشراته. (أمان، 2013).

أشادت تقارير الرقابة المحلية والدولية مؤخرا بالتزام أجهزة الأمن الفلسطينية بالمواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية حول حقوق الإنسان، وتحدثت بايجابية عن الانضباط لقرارات القيادة السياسية، وعبر المسؤولون الفلسطينيون عن ارتياحهم لجهود الرقابة لتجاوز الأخطاء وتحسين الأداء، وذكروا أن لجان لجان الصليب الأحمر ومكتب المفوض السامي والهيئة المستقلة على تواصل دائم مع الأجهزة الأمنية وخاصة مراكز التحقيق والتوقيف، للرقابة على الممارسات والأداء ومعالجة القضايا العالقة بما يخص الحريات العامة. [2]

المحور الرابع/آليات تعزيز الرقابة على أجهزة الأمن والأثر المتوقع.

الرقابة بمقوماتها الأساسية المرتكزة للمتابعة والتقييم ارتبطت بمبادئ الإصلاح، واكتسبت أهميتها مع مراحل التحول الديمقراطي الذي يحياها الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب التي عانت اضطهاد الاحتلال وصنوف القمع والتنكيل، ويستظل اليوم تحت مظلة الأمم المتحدة بصفة مراقب، ويتطلع للعدالة والحرية من خلال السلطة الوطنية، لذا يفترض بالسلطة وهيئاتها القيادية أن تبادر نحو إصلاح مؤسساتي يستند لسيادة القانون، وتشرع بوضع آليات علمية ومنطقية لتعزيز الرقابة وإحداث التنمية السياسية.

ووجد البحث أن هناك مفاصل عدة بحاجة لتعزيز دورها الرقابي لتساهم في مرحلة البناء الوطني، وتطوير آليات وإجراءات العمل الحكومي، وحصرا تحسين أداء الأجهزة الأمنية لتقوى على مسايرة متطلبات الصمود والتقدم بخطى حثيثة نحو تمكين مؤسسات الدولة، وسنركز على بعض الآليات التالية:

تفويض الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. كونها أنشئت بمرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 93، وتحددت مهامها ومسؤولياتها، بمتابعة وضمان صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وتعمل على نشر الوعي القانوني والحقوقي والرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية ومدى موائمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لذلك فهي مدعوة لممارسة دورها الرقابي باستقلالية تامة كديوان مظالم للمواطن أمام مختلف الدوائر والأجهزة في الدولة.

(2) مجاهد علاونه. (2013). التحقيق المركزي في الأمن الوقائي. رام الله. مقابلة شخصية.

وتساهم رقابة الهيئة بنشر الحريات لما تركز عليه من انتهاكات حول الحق بالحياة والسلامة الجسدية، وتهدف من خلال الدورات وورش العمل التي يعقدها كادر الهيئة، لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين والتشريعات الفلسطينية، وترفع تقارير لأصحاب القرار لاتخاذ المقتضى القانوني. (مرعي، 2000).

تفعيل ديوان الرقابة العام. باعتباره الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين، والذي تأسس تنفيذا لأحكام المادة (96) من القانون الأساسي الفلسطيني، حيث أنه يشكل الرافعة الأساسية للنظام الديمقراطي، والمعزز لدور الرقابة في المحافظة على الأصول والممتلكات، ويدعو لتنفيذ السياسات الخاصة بالرقابة والتفتيش بما يعزز الشفافية والمصداقية، ويقوم بدراسة أي قضية أو حالة ترفع للديوان من جهات الاختصاص.[(3)]

مساندة هيئة مكافحة الفساد. بصفتها الاعتبارية المستندة لقرار بقانون بتاريخ 2010/6/20، ولدورها الرئيس في مكافحة الفساد الذي حددته بنود ونطاق عملها، وتقع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في جوهر اختصاصها وصلاحياتها للوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، وقد خولها القانون صلاحية ممارسة دور رقابي فعال، كونها تتلقى التقارير والبلاغات والشكاوي بخصوص جرائم الفساد، ولها حق متابعتها وجمع الأدلة حول التجاوزات، ولها حق طلب الملفات حتى السرية منها، وملاحقة كل من يخالف أحكام القانون، لذلك من الضروري مساندتها وتغذية لجانها بالمعلومات والبيانات، وإفساح المجال لممثليها بمتابعة قضاياهم وبحثهم وتعزيز رقابتهم، للمساهمة بنشر الحريات والعدالة ووقف الانحرافات والتجاوزات. (فتوح، 2005).

تعزيز الرقابة القضائية. يعتبر فصل السلطات من أساسيات النظام السياسي الديمقراطي، مما يمنح القضاء صلاحية البت في القضايا دون تأثير من قبل أصحاب النفوذ، "وتكريس الاحتكام للقوانين والتشريعات المعمول بها في أراضي السلطة الفلسطينية، بما يضمن العدالة والمساواة، والاحتكام للإطار القانوني الناظم لحكم القطاع الأمني، بوصفه الضابط الحقيقي لكل سلوك أو إجراء بما يتناسب ومسوغاته القانونية، ومحدد الصلاحيات والمهام وفق الاختصاص، ليأخذ القانون مجراه كوسيلة رقابية على أداء أجهزة الأمن" (فريدريك، 2007).

تفعيل الرقابة البرلمانية. يقصد بها تلك الرقابة التي يمارسها الجهاز التشريعي المنتخب" البرلمان" على الجهاز التنفيذي وخاصة على الأجهزة الأمنية، من خلال الإطلاع على أعمال السلطة التنفيذية لذلك على رئاسة السلطة إصلاح خطط عمل المجلس التشريعي بدءا من إعادة الانتخاب والشرعية، مرورا بالأساليب المتبعة للحصول على المعلومات، وانتهاءا بالإجراءات المتبعة للتعامل مع النتائج.

ومع إدراكنا للإعاقات المتكررة والعراقيل المتعددة التي تحد من عمل المجلس التشريعي، إلا أن الصفة القانونية والشرعية التي يتمتع بها النواب يجب أن تؤهلهم وتدفعهم للقيام بالرقابة الحقيقية، استنادا للقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، فبين أيديهم الكثير من وسائل الرقابة البرلمانية بدءا من المسائلة والاستجواب، مرورا بلجان تقصي الحقائق وجلسات الاستماع حتى حجب الثقة عن الحكومة، ومن المفترض استخدامها والاستفادة منها للوصول إلى رقابة حقيقية فاعلة. (حفيظ، 2012).

مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على أجهزة الأمن. لقد شكلت هذه المؤسسات حلقة مكملة للدور الحكومي، لتوفر الأخصائيين في رقابتهم وتقييمهم وحكمهم على مجمل الأداء، إضافة لما تشكله مشاركة المؤسسات من تعبير عن مستوى التقدم والتطور بالفهم السياسي للنظام الحاكم، وقد طالبت وثيقة الإسكندرية المنبثقة عن مؤتمر قضايا الإصلاح العربي " بأن يتوازى الجهد الحكومي مع الجهود الرقابية لمؤسسات المجتمع المدني، للعمل على بناء نظام ديمقراطي حقيقي" (وثيقة، 2004).

(3) القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.

ولكن ما يؤخذ على بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني صلتها المباشرة بالدول والمؤسسات الداعمة، وتلقيها التمويل من مانحين غربيين، مما يفرض عليها تزويدهم أحيانا بتقارير قد تكون حساسة، عوضا عن أزمة الثقة غير المبررة ما بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب جسرها، لأن الرقابة المدنية تعزز احترافية الأجهزة، وتخلق أريحية في المجتمع وتخفف من الاحتقان الداخلي. (4)

ومن هذه المؤسسات:

- معهد الحقوق التابع لجامعة بير زيت، ويشرف على برنامج تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن الفلسطيني، وقد أنشئ في العام 1993 كإحدى الوحدات الرئيسية في جامعة بير زيت.
- المرصد الإعلامي للقطاع الأمني الفلسطيني: موقع الكتروني يسلط الضوء على مواضيع إصلاح القطاع الأمني، من خلال رصد ومتابعة ما ينشر في وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة " أمان": تأسس عام 2000م بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحدت جهودها في إطلاق برنامج وطني لمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاعات الفلسطينية المختلفة.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: مركز مساند لحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية، تأسس عام 1995 لتنمية الثقافة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، والمساهمة في بناء مؤسسات فلسطينية ديمقراطية.
- مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس": مؤسسة أهلية مستقلة غير حكومية، تأسس عام 2003 في مدينة رام الله، ويهدف لنشروتعميم حقوق الإنسان والديمقراطية دون تمييز بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، لتعزيز ثقافة الحوار الديمقراطي وسيادة القانون.
- مؤسسة " الحق" القانون من أجل الإنسان: جمعية حقوق فلسطينية غير حكومية، تأسست في رام الله عام 1979، تهدف لتوطيد سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها في الأراضي الفلسطينية، وتمارس دور رقابي على المؤسسات الحكومية، وتقدم تقاريرها لإفادة أصحاب الاختصاص.
- الملتقى المدني: تأسس بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، في حزيران عام 1998 كمؤسسة فلسطينية لنشر الثقافة الديمقراطية والمساهمة ببناء مجتمع فلسطيني مؤمن بقضايا الديمقراطية والتعددية السياسية، وللملتقى آفاق تشاركية مع المؤسسات الفلسطينية الأهلية لنشر التثقيف وزيادة الوعي الديمقراطي.

تفعيل حق الحصول على المعلومات. من الجوانب المهمة لتعزيز الرقابة على الأجهزة الأمنية ولخلق حالة من التواصل والمصداقية بين الجمهور والقياده، تبرز الحاجة لإطلاع الشعب على أداء الأجهزة من خلال المواقع والصفحات الإلكترونية، أو عبر النشرات الدورية أو من خلال الأذونات الخاصة، ويعتبر ركنا أساسيا من أركان الحكم الصالح يخضع لعدد من القيود ترتكز على قضايا الأمن والنظام العام.

وجرى مؤخرا توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد، لإعداد مسودة مشروع لقانون "حق الحصول على المعلومات"، بما يتناسب ومعايير مكافحة الفساد الفلسطينية والدولية، باعتبار المعلومة أحد الأسس التي تقوم عليها الشفافية والرقابة والمشاركة المجتمعية، مما يؤهل وسائل الإعلام لرقابة ومسائلة السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن بناءا على معلومات موثقة ودقيقة" (الفساد، 2013)

(4) عمر رحال. مدير مركز شمس. رام الله. 2013/5/15. مقابلة شخصية.

إخضاع إدارة حكم القطاع الأمني للمسائلة والمحاسبة. تعتبر من أبرز آليات الرقابة حيث يستشعر المسؤولون أنهم تحت القانون، وأن مواقعهم لا تعفيهم من الانضباط والخضوع لبنوده وإن كانوا المنفذين الأساسيين لأحكامه، فالحصانة التي توفرها الدولة للموظف في أجهزة الأمن لا تعفيه من المسؤولية القانونية والأخلاقية جراء ممارساته التي تخرج عن الأصول والأعراف، "ولا يجوز لمن ينتهك القوانين الحصول على الحصانة أثناء قيامه بممارسة سلطة الدولة" (الدولية، 2012).

دعم الرقابة الشعبية وإفساح المجال أمام الإعلام. ترتبط الرقابة الشعبية على أداء الأجهزة الأمنية بمستوى الوعي الجماهيري الذي يملكه الشعب، ومدى تفهمه لدوره وطبيعته، فالرقابة الشعبية هي رقابة التجمعات الشعبية والنقابية والاتحادات ومؤسسات المجتمع المدني، وهي رقابة الأحزاب والقوى السياسية في القضايا المصيرية التي تحدد علاقة وشكل الدولة ومواقفها السياسية، "ولابد من تطويرها وتحفيزها بتوسيع هامش الحريات للحد من أشكال الفساد الإداري والمالي، ووقف الاضطهاد والقمع السلطوي، لتحقيق الهدف الرئيس من وجودها بالعمل على تحسين جودة وفاعلية الأداء البرلماني والحكومي" (الدليمي، 2011).

أما الصحافة والإعلام فيمثلان صوت الحق والكلمة الموضوعية أمام التجاوزات والتعديات على الحقوق العامة وتعزيز السلم الأهلي، حيث برزت العديد من المعوقات لدور الإعلام في الرقابة على مجريات الأمور وسير العمل الحكومي وخاصة الأمني، ونظرا لعدم توفر الكفاءات والخبرات وتأثير مصادر التمويل تاهت المصلحة الوطنية في أتون المعارك الحزبية الخاسرة.

ولتحقيق متطلبات النجاح لدور الإعلام في تعزيز السلم الأهلي الفلسطيني، يتطلب إعادة هيكلة مؤسسات الإعلام بتحديث الإدارات الإعلامية، ودعمها بكفاءة الخبراء والخريجين وتدريب الكوادر والعاملين على الموضوعية وثقافة الاحترام المتبادل لكل أطياف المجتمع، وقد ظهرت بعض الاتجاهات لإعطاء متنفسا للصحافة، إلا أنها تهدف لتنفيس الرأي العام والظهور بمظهر المتحرر والديمقراطي (عيد، 2008).

ومع أن حرية إبداء الرأي والنشر في وسائل الإعلام ليست مطلقه ويفترض وجود محددات لها، إلا أن دور الإعلام وخاصة الإعلام الجماهيري له دور أساسي في بناء رأي عام واع ومثقف خاصة مع انتشار مفهوم الرأي العام الإلكتروني، فوسائل التواصل الاجتماعي وسيلة إعلامية أكثر فعالية من بعض الصحف والمحطات الإذاعية، وعجزت الحكومات عن ملاحقتها ومتابعتها أو إغلاق مقارها ومصادرة أرصدتها، فهي وسيلة حديثة ومتطورة لا تقف عند حدود الرقابة الأمنية أو الترخيص الحكومي. (عكيله، 2013).

الأثر المتوقع من تعزيز الرقابة:

يعرف الأثر بما يحدثه أو يتركه الفعل أو القول على الجهة المقصودة، وقد يكون الأثر محسوسا بشكل فعلي أو قد يكون معنويا يمكن قياسه، وعادة ما يترجم الأثر المفاهيم والمعتقدات ومنظومة القيم، ويعكس جملة السياسات والبرامج المختلفة التي تنفذها المؤسسات الأهلية أو الحكومية.

فالرقابة في ظل النظام الديمقراطي الذي يمنح السلطة للشعب بوصفه مصدر السلطات، تبقى مفهوما مجردا لا يمكن الحكم على نتائجه إلا بالتطبيق الفعلي فهما وسلوكا وأداء، لتعكس قيم النظام المرتبطة بالعدالة والحرية والتعددية السياسية، وتفتح آفاق التنمية بمختلف ألوانها وبرامجها ومشاريعها، للنهضة والرقي بواقع الأمة والشعب، وتحقق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع. (وجهة نظر الباحث)

وبعد استعراضنا لمفهوم الرقابة على أجهزة الأمن الفلسطينية، ودراسة المعيقات والفرص الممكنة لتطبيق الفهم الرقابي من خلال بعض نماذج وآليات التعزيز، نجد أن من المنطقي وضع تصور وتقدير متوقع لمدى الأثر التي سيتركه التطبيق العملي لهذه المفاهيم من خلال:

- فعند ممارستنا للرقابة على الأجهزة الأمنية بمصداقية وقناعة، لا نلتفت للنزعات الذاتية أو الحزبية، وانما نسعى لنرتقي إلى مصاف الأنظمة الصالحة الرشيدة، ونحقق الاستقرار السياسي.
- ان ممارسة الرقابة الشعبية تفتح آفاق المواطنين على أساليب ووسائل عمل السلطة التنفيذية، وتدفعهم لمتابعتها بمنطق الحرص والمسؤولية الجماعية، للمساهمة في بناء الدولة والنظام، على أرضية الشراكة المجتمعية والتعاون ما بين كافة الفئات والتجمعات لمصلحة الوطن.
- تعميق أسس العدالة والمساواة لأن الرقابة تفرض على الأجهزة الأمنية الالتزام بمبدأ سيادة القانون، فيتعزز الشعور لدى المواطن بالأمن والأمان ويرفع لديه سقف الاطمئنان، لقوة الحق ودستورية القوانين.
- الارتقاء بمستوى الشفافية في الحكم وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، فالوضوح والمكاشفة تجنب المسؤول المسائلة والمحاسبة، فالرقابة تحصد أعمال المدراء والقادة، وتنقح جدواها وجديتها، فقوة الرقابة تحد من فساد القادة الأمنيين والسياسيين، وتفقدهم كل مبررات التكتم المقنعة بالسرية والأمن.
- وقوف السلطة التنفيذية عند مسؤولياتها الإدارية والسياسية، وعدم الاحتكام للمصالح الحزبية أو العشائرية أو نفوذ الشخصيات، فالرقابة تدفع الجهات التنفيذية للاحتكام لمبدأ الكفاءة والجدارة بالتوظيف وغيره.
- تقسيم المهام والصلاحيات بين كافة المسميات الرسمية والتمثيلية وفق الاختصاص، فالتداخل تستوقفه الرقابة وتعتبره عقبة أمام تطور الأداء المهني للأجهزة، لأن التطور ينبع أساسا من احترام التخصص.
- تحقيق التنمية المستدامة برفع قيمة الولاء للوطن ومصلحته وليس للنظام والحاكم، فالرقابة تعزز عصرنة المفهوم الأمني القائم على تحقيق أكبر قدر من الأمان والرفاهية للمواطن، وليس للفئة الحاكمة أو النظام السياسي، والرقابة تعني الوصول بالمؤسسة الأمنية لمؤسسة شاملة وموحدة الولاء والانتماء.
- حصر العقيدة الأمنية لدى أجهزة الأمن الفلسطينية بخدمة الواقع والمواطن الفلسطيني، فأي خروج عن الإجماع الوطني في تطبيق السياسات الأمنية يشكل مدخلا للنقد والاحتجاج من قبل الجهات الرقابية.
- التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والتجمعات السياسية والاجتماعية، فالرقابة الحقيقية تدفع النظام السياسي لتطبيق المباديء الدستورية والقانونية التي تتوافق مع النهج الديمقراطي للنظام، وتفعيل الجهود لتصويب المسار بتوسيع نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات، فالرقابة الواعية الملتزمة تفتح آفاقا سياسية لعلاقة تكاملية بين كافة الأفكار المتناقضة، فالقضية الوطنية أكبر من الأحزاب والشخصيات والمواقف، والخصومة السياسية حالة طبيعية في ظل النظام الديمقراطي.
- تفتح الرقابة الباب على مصراعيه للحركة الإعلامية والثقافية، وتستنهض أصحاب الفكر لبلورة أفكارهم وصياغتها ونشرها بحرية، والوقوف بجرأة أمام كل الممارسات السلبية لأجهزة الأمن والمستوى التنفيذي، والتعبير عن معاناة المواطنين بعيدا عن هيمنة السياسيين أو المتنفذين بأجهزة السلطة والمسؤولية.
- تقدم الرقابة فرصة للمطالبات الفردية أو الجماعية بالحقوق، وتوفر الغطاء القانوني للتحركات الشعبية في إطار النظام الديمقراطي الذي يتغنى به القادة أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.
- تركز أغلب الجهات الرقابية على احترام حقوق الإنسان ووقف سياسات التعذيب الممنهجة في مراكز التوقيف والاعتقال، وتتحصن بالميثاق الدولي لحقوق الإنسان وما نص عليه القانون الفلسطيني من بنود ضابطة، لهذا تشكل الرقابة حاميا لحقوق الإنسان وضابطا لوقف التعسف والاضطهاد بحق المواطنين، مما يعزز السلم الأهلي والمجتمعي، كما تساهم الرقابة الفاعلة والمساءلة الواعية بالوصول إلى صيغة سياسية متوازنة بين مكونات النسيج الاجتماعي والسياسي، وتحقيق المساواة بين أفراده، وتتماشى مع النظريات الوضعية والمنطلقات الفكرية العقائدية، لتحقيق نضوج ثقافي وتنمية سياسية.

ومن أهم خصائص النظام الرقابي الفعال أن يتسم بالموضوعية لأن الهدف منه التصحيح والتشجيع، ومن المهم أن تكون مخرجاته وعوائده ذات جدوى اقتصادية تتناسب والمنصرفات المادية والجهود المبذولة، على أن تكون جهود الرقابة دورية ومستمرة وليست موسمية.(حسين، 1996).

التوصيات:

وجد البحث في موضوعة الرقابة على أجهزة الأمن الفلسطينية، مجموعة من الأفكار المناسبة، والآراء المتميزة لدى العديد من المهتمين في مجال البحث ذاته، خاصة أنهم يتفقون على ضرورة التطوير، ويأملون بأن يكون الأداء الأمني أفضل ليحقق النتائج المرجوة، وتعبر التوصيات عن مصداقية التوجه لتحصين الوضع الداخلي، لذا نأمل أن يطلع عليها ذوو الاختصاص في المؤسسة الأمنية، وأخذها بجدية ومتابعة تنفيذها وفق رقابة داخلية، لما تساهم به من نشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي، ومن ضمنها:

- إطلاق العنان للحريات العامة تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وتحفيزا للرقابة الشعبية والأهلية.
- تنشيط المجتمع المدني بجمعياته ومؤسساته وروابطه، وتحريره من التسلط والاستزلام وتعميق علاقته بالمؤسسة الأمنية، لتوطيد عقد تكاملي من الرقابة يدفع لتطوير وتنمية سلوك وأدوات الأمن.
- البدء بسلسلة حوارات بين مختلف الأجهزة الأمنية والقانونية، تفضي بالاتفاق على أهمية مسمى مفتش عام الأجهزة الأمنية، لاستصدار قرار رئاسي بتكليفه للرقابة على المؤسسة الأمنية بصلاحيات واسعه.
- العمل على إيجاد هيئة مدنية منتخبة تشرف وتراقب على الجيش والتشكيلات الأمنية والعسكرية، من أجل إبعاد المؤسسات الأمنية والعسكرية عن المصالح الفئوية الضيقة والاستقطاب الحزبي.
- اصدار قانون خاص يوضح كيفية ممارسة حق الحصول على المعلومات والجهة التي تتولى مسؤولية تنفيذه، كون الاطلاع على المعلومات حق للمواطن منصوص عليه في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.
- تفعيل الرقابة الذاتية وهيئات الرقابة الخارجية، وإعطائها حيزا وصلاحيات، لأن الأساس الرقابي الذاتي يأتي انعكاسا لمبدأ القناعة والرضا الوظيفي مما يفضي لإنتاجية أفضل.
- وضع مشروع رفع الحصانة عن موظفي الدولة موضع التنفيذ وتأكيد مبدأ المساءلة والمحاسبة.
- اعتماد النزاهة والاستحقاق والجدارة في تولي الوظائف بعيدا عن المحاصصة والفئوية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب للتخفيف من المخرجات السلبية للرقابة.

الخاتمة.

ما زال الفلسطينيون يحلمون بالدولة والرخاء وهم يعيشون مرحلة سياسية فريدة، تقتضي العمل على فرض السيادة الوطنية تحت قيود الاحتلال الإسرائيلي، تكبلها اشتراطات دولية بتطبيق معايير الحكم الرشيد لمواصلة تنفيذ البرامج الإنمائية في المنطقة، وهذا لن يتأتى الا بتجاوز الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات، عبر حكمة الإنفاق والتحسين المستمر للأداء.

لذلك يجب إخضاع تنفيذ الخطط والمشاريع لنظام رقابي روتيني دوري، والإشراف على تنفيذ إجراءات العمل وفق الحاجة والمصلحة العليا للوطن، واعتماده كمنهج تحفيزي لاحترام أصول العمل ووقف التجاوزات من قبل العاملين، ليس فقط لتخوفهم من المحاسبة والمساءلة أمام دوائر الاختصاص، وإنما للاستثمار الأمثل والاستغلال الأفضل للمقدرات الوطنية العامة، والعمل بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية.

فالرقابة هي الداعم الحقيقي لآليات إصلاح النظام السياسي، وتطوير متطلبات التنمية السياسية، تحصن النظام وتقود إلى نظام عصري يتصف بالشفافية والنزاهة في إدارة المقدرات المادية والبشرية، وتحقق الاستغلال

الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها، وتعزيز الرقابة على الأجهزة الأمنية يعزز الرقابة الذاتية ويعمق الديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي يحقق العدالة، مما يساهم بالتنمية السياسية.

إن توطيد العلاقة بين المؤسسات المختلفة وتبادل الخبرات والمفاهيم وتعميق مفهوم الحوار والتعاون البناء، يؤكد مفهوم "الكل تحت سيادة القانون لتجسيد الأمن والأمان والتنمية"، ويوضح فلسفة آليات عمل الرقابة ودورها ودور الشعب في تصويب العمل بشكل فعال، وضمان قيام الجميع بممارسة صلاحياته وواجباته من أجل بناء مؤسساتنا الوطنية على أساس الكفاءة و الفعالية، وتطويرها لبناء دولة مستقلة على أساس سليم يعتمد الرقابة والشفافية والمحاسبة حرصا على المصلحة العامة.

المصادر والمراجع:

- الاسكندرية وثيقة. (2004). مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ (صفحة 3). الاسكندرية، مصر: مكتبة الاسكندرية.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان. (2013). واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2013. القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.
- المقتفي، جامعة بيرزيت. (2004). قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004. بيرزيت: المقتفي، http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14742.
- المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا. (2004). ارشادات Intosal حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي. بروكسل: المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا.
- النائب العام. (2012). النيابة العامة كان يحكمها متنفذون في الأجهزة الأمنية. قطاع غزة: وزارة الداخلية والأمن الوطني،.https://moi.gov.ps/Home/Post/105
- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان. (2010). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية. تقرير سنوي ، رام الله.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2012). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- بهاء الدين السعدي. (2005). الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية 62.
- ديوان الموظفين العام. (2012). أبو زيد والحلو يبحثان آليات التعاون لعقد دورات تدريبية مشتركة. رام الله: ديوان الموظفين العام.
- روحي فتوح. (2005). قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته. القدس،رام الله: هيئة مكافحة الفساد.
- رولاند فريدريك. (2007). المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. (ترجمة ياسين نور السيد، المترجمون) جنيف: مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة.
- رولاند فريدريك. (2008). التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني. رام الله: مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة.
- شعلان الشمري. (2012). مفاهيم في الإدارة. جده.
- عبد الرؤوف سامي عكيله. (2013). الإعلام الجديد وسلطة الرقابة على الحكم الرشيد. جريدة الإعلامي، https://mediatalk.info/ArticleDetail.aspx?id=3746.
- عبد الفتاح دياب حسين. (1996). التخطيط والرقابة (الإصدار ط 2). القاهرة: مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية، مطبعة النيل. تاريخ الاسترداد 17 8، 1996
- عبد الله أبو عيد. (2008). حرية التفكير والضمير والديانة. تأليف جوني عاصي وآخرون، الحقوق و الحريات بين النظرية والتطبيق (الإصدار ط 1، صفحة 47). رام الله: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطيه. شمس.
- فريدريك. رولاند وآخرين. (2008). التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني. رام الله: مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة.
- للدراسات المعهد التخصصي. (2010). الإدارة الحديثة. الأكاديمية العربية في الدانمارك.

- مجاهد علاونه. (2013). التحقيق المركزي في الأمن الوقائي. رام الله.
- محمد أحمد اسماعيل. (2010). كل ما تريد معرفته عن الرقابه. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.
- محمد محمود السيد. (2011). مفهوم الإصلاح السياسي الحوار المتمدن، العدد 3555، 2011. ، 2022/12/25. الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/nr.asp.
- مصطفى مرعي. (2000). تقييم في ضوء المعايير الدولية. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة.
- معين البرغوثي وآخرون. (2009). التشريعات الناظمة لقطاع الأمن في فلسطين والصادرة قبل العام 1994. بير زيت: معهد الحقوق، جامعة بير زيت.
- منظمة الشفافية الدولية. (2013). منظومة الرقابة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضعيفة. رام الله: وطن للأنباء، https://www.wattan.net/ar/news/26711.html.
- منظمة العفو الدولية. (2012). قانون الحصانة من الملاحقة القانونية اليمني خرق للالتزامات الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). لندن: منظمة العفو الدولية.
- مؤسسة الملتقى المدني. (2003). الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع و الطموح . القدس: مؤسسة الملتقى المدني.
- نجم الدليمي. (2011). دور الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي. بغداد. تاريخ الاسترداد 27 7، 2014
- نظام صلاحات. (2012). الاستدامة في تطوير قطاع الأمن الفلسطيني: التحديات والفرص. جامعة الاستقلال. أريحا: مركز جنيف للرقابة الديمقراطيه.
- هيئة مكافحة الفساد. (2013). هيئة مكافحة الفساد والأمانة العامة لمجلس الوزراء توقع مذكرة تفاهم. حق الحصول على المعلومات (صفحة الرئيسية. أخبار الهيئة). رام الله: هيئة مكافحة الفساد، id=138.&http://www.pacc.pna.ps/ar/index.php?p=main تاريخ الاسترداد 10 اكتوبر، 2013
- وفا. (2005). قانون المخابرات الفلسطينية. رام الله: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2658.